

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 15 ديسمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5586)

والأفضل  
20  
Distinction





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 - «أم الإمارات».. رمز القيادة المستدامة

### الإمارات اليوم

03 - بيئة مثالية للاستثمار

### تقارير وتحليلات

04 - المبادرة الروسية لحل الأزمة السورية: قراءة في حساب الخسائر والأرباح

05 - «واشنطن بوست»: على «الكونجرس» منح أوباما التفويض اللازم لدمر «داعش»

06 - انخفاض أسعار النفط... هل يدفع واشنطن وبكين إلى تطوير أكثر استدامة للنفط الفنزويلي؟

### شؤون اقتصادية

07 - الوليد بن طلال: الاقتصاد السعودي يجب أن يكون متنوعاً

### من إصدارات المركز

08 - القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي



## «أم الإمارات».. رمز القيادة المستدامة

لا شك في أن منح جائزة «رمز القيادة المستدامة» لسمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، من قبل «منتدى قيادة الأعمال الآسيوي»، هو اختيار صادف أهله؛ لأن الجهود والمبادرات والمساهمات الكبيرة التي قامت وتقوم بها «أم الإمارات»، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، من أجل تعزيز دور المرأة ودعمها ومساعدتها تجعل سموها قيادة عالمية رائدة في هذا المجال، ورمزاً للعمل من أجل المرأة من منطلق الإيمان المطلق بدورها وما يمكن أن تقوم به من أجل تحقيق التنمية والتقدم والاستقرار في المجتمعات المختلفة.

وإذا كانت مبادرات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، قد جعلت منها قيادة عالمية بارزة يشار إليها بالبنان، فإن دور سموها الأساسي والجوهرى في النهوض بالمرأة الإماراتية جعل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً متميزاً في تمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة في مجال التنمية، بحيث غدت وزيرة ونائبة في البرلمان وقاضية وسفيرة وحاضرة بقوة، إلى جانب الرجل، في كل مجالات العمل الوطني وفي مقدمة الصفوف لصنع تقدم الإمارات في المجالات المختلفة، ولذلك تعد تجربة الإمارات في هذا الشأن نموذجاً للكثير من الدول حول العالم للاستفادة منها، وخاصة أنها محل إشادة كبيرة من قبل المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالمرأة وحقوقها ودورها في المجتمع.

إن سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك هي تجسيد حي لسمات ومعاني «القيادة المستدامة»، وهذا له دور حاسم في الإنجازات الحضارية الكبيرة التي حققتها وتحققها المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث تتسم سموها بالإرادة الصلبة والشجاعة والإيمان بما تقوم به وتعمل من أجله، إضافة إلى امتلاك الرؤية المستقبلية والحرص على التوفيق بين مقتضيات النهوض بالمرأة واحترام الخصوصيات الثقافية والدينية، والأمر ذو الأهمية الكبيرة في فكر سموها هو العمل من أجل بناء قيادات نسائية في المجالات كافة، وعلى كل المستويات، قادرة على وضع المرأة في مكانها الصحيح في مسيرة التنمية، إضافة إلى تقديم القدوة ليس للمرأة الإماراتية فقط وإنما للمرأة في المنطقة العربية والعالم كله في التفاني في العمل والإحساس بالمسؤولية الوطنية والثقة بالنفس والقدرات.

لا شك في أن الجوائز الكثيرة التي حصلت عليها سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك من قبل مؤسسات وهيئات إقليمية ودولية بارزة، تمثل تقديراً دولياً لدورها، لكن التقدير الأهم أن سموها في قلوب كل الإماراتيين وعقولهم، وتمثل مصدر إلهام ليس للمرأة الإماراتية فقط وإنما لكل إماراتي يسعى إلى المساهمة الفاعلة والمشاركة الحقيقية في مسيرة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو المركز الأول في مجال التنمية وأن تكون من أفضل دول العالم بحلول الذكرى الخمسين لإنشائها عام 2021.

## بيئة مثالية للاستثمار

في متن التقرير الدوري الصادر مؤخراً عن «مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية» (الأنكتاد)، المتعلق بإحصاءات التجارة العالمية، كان هناك العديد من الإشارات الإيجابية بشأن أداء الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي دلّت على أنه أحد الاقتصادات الأكثر ديناميكية وحيوية في الأداء في الوقت الحالي، فقد أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الإماراتي سجل فائضاً تجارياً في عام 2013 بلغت قيمته نحو 116.6 مليار دولار، وأن حجم التبادل التجاري للإمارات مع العالم الخارجي شهد نمواً متواصلاً خلال الفترة من عام 2009 - 2013، بمعدل سنوي بلغ نحو 8.6% في المتوسط. وتشير بيانات (الأنكتاد) في التقرير نفسه أيضاً إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت نحو 10.5 مليار دولار، خلال العام الماضي.

ارتفاع الفائض التجاري للإمارات إلى هذا المستوى يشير إلى استمرار المنتجات الإماراتية في التدفق على الأسواق الخارجية من دون توقف أو إبطاء، حتى في ظل الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الممتدة منذ عام 2009 حتى الآن، ووفقاً لبيانات «الأنكتاد»، ارتفعت قيمة الصادرات الإماراتية إلى 379 مليار دولار في نهاية العام الماضي، ما يؤكد تزايد القدرات التنافسية للسلع الإماراتية في الأسواق العالمية، وقدرتها على مقاومة الضغوط الناتجة عن تراجع الطلب العالمي، والتي تسببت في انكماش التجارة العالمية في بادئ الأمر، ومن ثم في تباطؤ معدلات نموها خلال السنوات التالية.

ما تشير إليه بيانات «الأنكتاد» أيضاً بشأن زيادة قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وارتفاعها إلى المستوى المذكور، الذي هو قريب كثيراً من مستوياتها في سنوات ما قبل الأزمة المالية العالمية، يشير بدوره إلى أن الاقتصاد الإماراتي استطاع تجنّب التهديدات التي كان يمكن أن تلحق به بفعل هذه الأزمة، وذلك على نحو مختلف عما حدث بالنسبة إلى اقتصادات أخرى حول العالم، فقد تسببت الأزمة في خروج الاستثمارات الأجنبية من تلك الاقتصادات وعودتها إلى البلاد الأم، الأمر الذي تسبب في حدوث فقاعات سعرية في العديد من القطاعات هناك، لكن هذا الأمر لم يحدث في حالة الاقتصاد الإماراتي، الذي واصل النمو المطرد عبر السنوات، مستفيداً من طلبه المحلي الديناميكي، إلى جانب الإصلاحات المتتالية التي أدخلتها الدولة، وما زالت تدخلها من عام إلى آخر، على مناخها الاستثماري، لتظل واحدة من الوجهات العالمية المفضلة بالنسبة إلى المستثمرين حول العالم، بل وتمكنت من تحسين موقعها على خريطة الاستثمار والأعمال العالمية، وتقدمت في سلم الترتيب العالمي وفق مؤشرات «سهولة ممارسة الأعمال»، و«التنافسية الدولية»، وجميع المؤشرات ذات العلاقة بهذا الأمر، الصادرة عن «المنتدى الاقتصادي العالمي»، و«منظمة التنافسية الدولية»، و«منظمة الأمم المتحدة»، و«البنك الدولي»، وغيرها من المنظمات الاقتصادية الدولية.

وللأداء الاقتصادي الديناميكي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومناخها الاستثماري المتميز، علاقة مباشرة بأوضاعها المالية والنقدية المستقرة، وهو ما تؤكد المؤشرات والتقارير الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وعلى رأسها «موديز»، و«ستاندرد آند بورز»، و«فيتش»، التي تضع دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الدول ذات الأوضاع المالية الأكثر استقراراً في العالم الآن، وتمنحها أفضل التصنيفات الائتمانية، وتتنظر إلى مستقبلها نظرة مستقرة ومتفائلة إلى حد بعيد، ما يجعل منها واحدة لممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية كافة، ويفتح الباب أمامها لمزيد من النمو والازدهار في المستقبل.

## المبادرة الروسية لحل الأزمة السورية: قراءة في حساب الخسائر والأرباح

إعلان نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، الجمعة الماضية، «أن بلاده جاهزة لدراسة استضافة مفاوضات أمريكية- سورية في حال تقدمت الحكومة السورية بطلب من هذا النوع»، وإجراء «اتصالاتنا مع الأطراف المعنية بهذا الشأن»، فسره مراقبون على أنه مبادرة روسية مرتقبة في طور إنضاجها بعد تحديد ملامحها النهائية.



على خلفية قضية أوكرانيا من جهة والضغوط التي تتعرض لها طهران على خلفية الملف النووي من جهة ثانية، وفي الوقت نفسه بقاء نظامه آمناً في السلطة من جهة ثالثة.

ما يدل على أن الثمن الذي تريد موسكو أن تجنيه من مبادرتها هذه له دوافع اقتصادية إلى حد كبير، ولاسيما بعد الانكماش الاقتصادي الذي بدأت موسكو تعانيه، هو طيران الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى أنقرة بداية الشهر الجاري وإبرامه مع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، اتفاقيات يصل حجم تجارتهما السنوية إلى 100 مليار دولار عام 2020، واتفاقية توسيع التعاون في مجال تجارة الغاز لتصبح صادرات الغاز الروسي إلى تركيا أكثر بثلاثة مليارات متر مكعب، إلى جانب خفض أسعار الغاز بنسبة 6%، اعتباراً من الأول من يناير المقبل، وفق ما أعلن بوتين.

فضلاً عن ذلك، فإن موسكو ترى تناغماً بين الرؤية التي تقوم عليها مبادرتها مع رؤية مبادرة المبعوث الدولي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، التي تتركز على وقف العمليات العسكرية ودعم حملات الإغاثة والمساعدات الإنسانية، وقال أيضاً: «إن جميع الأطراف الدولية والإقليمية والمحلية التي التقاها باتت مقتنعة بأن الصراع السوري لا يقود إلى أي مكان سوى زيادة معاناة الشعب السوري».

بالنسبة إلى واشنطن والغرب يريان اليوم أن الخطر الرئيسي الذي يتهدد المنطقة والعالم، يتمثل في «داعش» وليس في النظام السوري.

ولمعرفة بعض تجليات المبادرة الروسية لا بد من إعادة الأذهان إلى البيان الذي أذاعه التلفزيون السوري الرسمي في الحادي عشر من الشهر الجاري، أكد فيه أن الرئيس السوري، Bashar الأسد، التقى نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، في دمشق، بعد لقاءات عقدها الأخير خلال اليومين الماضيين في تركيا مع مسؤولين في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وممثلين عن عدد كبير من الفصائل في المعارضة المسلحة من أجل إيجاد تسوية مناسبة، في وقت نقل البيان التلفزيوني، تصريحاً لنائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد قال فيه «أثق بأن الأصدقاء الروس يحملون أفكاراً سنتناقش معهم حولها، لكي تكون العملية مضمونة النجاح، وبما يؤدي إلى حل سياسي يقوم على وحدة الأراضي السورية وعدم التدخل الخارجي في شؤون سوريا وقضايا أخرى من أجل إنهاء التدخل الخارجي في الشأن السوري، وهي عبارة تعني بالنسبة إلى النظام السوري عدم التدخل أو السماح بمناقشة شرعية النظام السياسية والقانونية.

بكلمات أدق، فإن نظام Bashar الأسد الذي يعترف بأن الروس والإيرانيين هم من وقفوا معه في أصعب الظروف طوال ثلاث سنوات، لن يتخلوا عنه اليوم، إلا بقدر الحصول على تنازلات تبدو شكلية أكثر منها جوهرية، لا تؤثر في مستقبل النظام ورئيسه في المستقبل، وبخاصة أن البيان السوري الرسمي أكد حقيقة المفاوضات الجارية بين روسيا وفصائل المعارضة، سواء في تركيا أو في موسكو، حيث استدعت موسكو شخصيات معارضة، ووفداً رفيع المستوى يمثل النظام، ثم وفداً من هيئة التنسيق، وهناك تقارير تؤكد وجود 12 حزباً كردياً في موسكو لهذا الغرض.

من ناحية أخرى، يجد نظام دمشق أن موافقته على المبادرة الروسية تصب في مصلحة المفاوضات التي يُجريها كل من الروس والإيرانيين مع واشنطن والغرب؛ لفك العزلة والحصار المفروض على موسكو من قبلهم

## «واشنطن بوست»: على «الكونجرس» منح أوباما التفويض اللازم لدمر «داعش»

قال ماركو روبيو، وهو عضو جمهوري في لجنة العلاقات الخارجية، ولجنة الاستخبارات الخاصة بمجلس الشيوخ، في مقال نشرته صحيفته «واشنطن بوست» من الواضح أن جهودنا لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ليست كافية، حيث إن أنصاف التدابير لن تنجح ضد التهديد المتزايد الذي يفرضه الإسلاميون المتطرفون الذين يوحدون الجماعات الإرهابية المنقسمة في أنحاء العالم كافة تحت راية واحدة.



وأضاف أن أعداء الولايات المتحدة الأمريكية لم يتوقفوا من دون حراك على مدى الأشهر الستة الماضية، التي عملت إدارة باراك أوباما خلالها على تطوير استراتيجيتها لهزيمة التنظيم. إذ توجد «داعش» الآن في شمال إفريقيا وباكستان وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وغيرها. وفي ظل غياب سلطة الحكومة وامتلاكها مخزوناً وافراً من الأسلحة، فقد أصبحت ليبيا ملاذاً خطيراً للغاية للإرهابيين يمنح «داعش» الفرصة لتوسيع خارطة المناطق الواقعة تحت سيطرته واكتساب المزيد من النفوذ والتخطيط لهجمات ضد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ويشير السيناتور إلى أن لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ناقشت تفويضاً باستخدام القوة العسكرية ضد داعش. ولكن بدلاً من منح الرئيس ما يحتاجه للفوز في هذا الصراع، يبدو أن العديد من أعضاء مجلس الشيوخ يوجهون مزيداً من التركيز نحو تحديد الأمور التي يحظر على الرئيس القيام بها. إذ يجادلون بأنهم بحاجة إلى فرض شروط على أنواع القوة التي يمكن استخدامها أو فرض جدول زمني لتحقيق النصر. ولكن التهديد يتفاقم يوماً تلو الآخر؛ فإلى جانب الأمريكيين الذين دُبحوا بوحشية على يد أعضائه، يخطط «داعش» بنشاط لتطوير قدرته على استهداف المدنيين في هجمات في أوروبا والولايات المتحدة. كما أن انتشاره المتواصل في منطقة الشرق الأوسط يعد نذيراً بالخطر، ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة وشركائها توحيد الصف لوقف هذا التهديد. وبرغم أن الخطوط الرئيسية للمعركة تقع في العراق وسوريا، فإن «داعش» يسعى لفرض نفوذه على مناطق واسعة لا تخضع لسلطة الحكومة واستخدامها في تدريب وتجنيد المزيد من المقاتلين وتوحيد الجماعات الإرهابية المتعاطفة معه تحت رايته، كما حدث في مدينة درنة الليبية.

ويقول السيناتور إنه لا تزال هناك فجوات واسعة في

استراتيجية الإدارة الأمريكية، على الرغم من الاجتماعات كافة التي يعقدها التحالف الدولي والتصريحات التي تصدر عن المسؤولين الأمريكيين. إذ ينبغي، على سبيل المثال، أن يشتمل أي جهد ناجح ضد الدولة الإسلامية على خطة لإسقاط بشار الأسد من السلطة. فلا يمكن السماح للنظام السوري بعد الآن بالاستفادة من الغارات التي تشنها الولايات المتحدة ضد داعش. ويرى السيناتور أن ما قامت به واشنطن حتى الآن في سوريا أسفر عن تقويض مصداقيتها لدى الأشخاص الذين ستحتاج إلى تمكينهم في مرحلة ما بعد الأسد. ويجب على الولايات المتحدة التحرك بسرعة لإقامة منطقة آمنة على طول الحدود مع تركيا والشروع في فرض منطقة حظر جوي على طائرات الأسد في أجزاء من البلاد. ويجب عليها أيضاً أن تضاعف جهودها لمعالجة الاضطرابات في ليبيا قبل أن تفقد واشنطن مجموعة الخيارات المتاحة أمامها هناك. ولذلك، يجب أن توسع الولايات المتحدة عمليات مكافحة الإرهاب في المناطق التي يتصاعد فيها نفوذ «داعش»، حيث تسعى لإنشاء موطئ قدم. ويختتم السيناتور المقال مشيراً إلى أن هذه هي القضايا التي يحتاج الكونجرس إلى مناقشتها، فقد حان الوقت لضمان أن يتمتع الرئيس بالمرونة والسلطة التي يحتاجها للحفاظ على أمن الولايات المتحدة، بدلاً من العمل على تقييد يديه.

## انخفاض أسعار النفط... هل يدفع واشنطن وبكين إلى تطوير أكثر استدامة للنفط الفنزويلي؟

أوضح مات فيرتشين، الباحث في مركز «كارنيجي-تسينغوا» للسياسة العالمية، وهو مركز أبحاث أمريكي- صيني مشترك، مقره جامعة تسينغوا في بكين، في مقاله في مجلة «ذا دبلوماسيات»، أن انخفاض أسعار النفط أثار موجة من التقارير بشأن الدول المستفيدة والدول الخاسرة جراء هذا الانخفاض.



انسحبت من فنزويلا. وفي المقابل ترعرت العلاقات بين الصين وفنزويلا، ووقعتا مجموعة من الصفقات التجارية والتمويلية، لكن في الوقت الذي ازداد فيه تدفق الائتمان من الصين إلى فنزويلا، ودعمه تدفق النفط الفنزويلي إلى الصين، فإن التجارة النفطية والاستثمار كانا أقل بكثير مما زعمه مسؤولون فنزويليون، وتوقعه مسؤولون وشركات صينية.

وأشار الكاتب إلى أن النفط الفنزويلي يحتاج إلى عمليات تكرير معقدة تفوق العمليات التي تقوم بها المصافي العامة في التعامل مع النفط الخفيف. ومن ثم فإن من شأن إدخال الإصلاحات والتعديلات التقنية على المصافي في المناطق الرئيسية المستوردة للنفط، مثل آسيا وأوروبا للتعامل مع النفط الثقيل المستورد، أن تعزز من الجهود المبذولة للحد من الانبعاثات الكربونية؛ نظراً إلى أن نسبة كثافة الكربون في مثل هذا النفط هي ضعف النسبة في النفط التقليدي. وبرغم الاتجاهات المختلفة والقوى المحركة للعلاقات النفطية الأمريكية- الصينية مع فنزويلا، فإن هناك أسباباً مهمة لاعتبار الأزمة المتفاقمة في فنزويلا على أنها فرصة مناسبة لتطوير أكثر استدامة للنفط الفنزويلي وربما لفنزويلا نفسها. وعلى المدى الطويل، ومن المرجح أن يصبح نفط فنزويلا الثقيل إلى جانب النفط الرملي في كندا مصدرين رئيسيين للطاقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة والصين والدول الأخرى.

وأضاف أن إيران وروسيا تعانين، وأصبحت فنزويلا من أكبر الدول الخاسرة، حيث تشكل العائدات النفطية أكثر من 95% من عائدات التصدير، ونحو 50% من الإيرادات الحكومية، كما أدى انخفاض أسعار النفط العالمية من أكثر من 110 دولارات للبرميل خلال فصل الصيف إلى أقل من 70 دولاراً، إلى الكثير من التكهانات حول سداد الديون السيادية الفنزويلية، أو حتى انهيار الحكومة.

على الجانب الآخر من معادلة انخفاض الأسعار تقف الولايات المتحدة والصين، وهما من أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم وأهم الشركاء في تجارة النفط والاستثمار بالنسبة إلى فنزويلا، باعتبارهما أكثر الراغبين. وعلى الرغم من تضاؤل اعتماد الولايات المتحدة على النفط الفنزويلي فإن الصين ارتبطت بعلاقات متزايدة مع فنزويلا من خلال التجارة والتمويل. وقد شكلت الأزمة المتفاقمة في فنزويلا جراء الانخفاض فرصة لكل من واشنطن وبكين، اللتين تعهدتا بمعالجة قضية التغير المناخي للسعي معاً نحو أجندة تعاونية وإيجابية، عبر معالجة التأثيرات المناخية الناجمة عن إنتاج النفط الثقيل في فنزويلا ومساعدة كراكاس على انتعاج مسار اقتصادي وبيئي أكثر استقراراً.

ويقول الكاتب إن لدى فنزويلا أكبر احتياطات نفطية مؤكدة في العالم. وبرغم موارد البلاد النفطية التي لا تهاهي، وارتفاع أسعار النفط بصورة إيجابية منذ عام 2000، فإن الاقتصاد والمجتمع والسياسات في فنزويلا أصبحت غير مستقرة ومتناقضة. وخلال ذروة السياسة النفطية المتطرفة للرئيس الفنزويلي الراحل هوجو تشافيز في الداخل والخارج، أصبحت العلاقات النفطية والسياسية لفنزويلا مع الولايات المتحدة والصين في اتجاهين متعاكسين.

فعلى الرغم من استمرار تصدير المزيد من النفط إلى الولايات المتحدة أكثر من أي بلد آخر، فإن هذا التدفق انخفض بشكل مطرد خلال العقد الأول من القرن الحالي، كما أن شركات النفط الأمريكية، مثل «إكسون موبيل»، و«كونوكو»

## الوليد بن طلال: الاقتصاد السعودي يجب أن يكون متنوعاً

ومن جهة أخرى قال الأمير الوليد: إن السوق السعودية متينة وقوية، وفيها احتياطات كبيرة، قفزت إلى 3 مليارات ريال سعودي، لكن ما يحدث فيها يحتاج إلى الشفافية في المعلومات كي تستمر في قوة اقتصاد المملكة الوطني. وطالب بتفعيل الصندوق السيادي وأوضح أن المملكة لديها صندوق سيادي صغير اسمه «سنابل» وفيه 20 مليار ريال سعودي فقط ويجب أن يكون لديها صندوق سيادي حقيقي، معللاً ذلك بأنه سوف يستطيع خلال أشهر توفير 20% على الأقل من الدخل القومي الوطني.



أشار رئيس مؤسسة المملكة القابضة الأمير الوليد بن طلال إلى أن وضع السعودية الاقتصادي متين جداً ولم يتأثر بهبوط أسعار النفط الحالية، وأضاف الوليد، أن الاعتماد الكلي على البترول غير جيد ويجب تنويع مصادر الدخل، وأضاف أن عدم تخفيض الإنتاج النفطي خطوة سليمة بكل المقاييس. وبرر هبوط أسعار سوق الأسهم الحالية بسبب هبوط أسعار النفط العالمية، لكنه أكد أن اقتصاد المملكة الأساسي لم يتأثر، وطالب بضغط المصاريف في الميزانية المقبلة مع تقليل السحب من الاحتياطات.

### «وكالة الطاقة» تخفّض توقعاتها للطلب العالمي على النفط

رجحت «وكالة الطاقة الدولية» تعرّض أسعار النفط لمزيد من الضغوط، وخفّضت توقعاتها لنمو الطلب العالمي في عام 2015، وزيادة الإمدادات من خارج منظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك»، مقابل توقعات بتراجع إنتاج «أوبك» بواقع 315 ألف برميل يومياً في نوفمبر الماضي إلى 30.32 مليون برميل يومياً؛ بسبب تراجع الإنتاج الليبي بمقدار 180 ألف برميل يومياً، ليصل إلى 690 ألف برميل يومياً في نوفمبر. وأضافت أن الطلب على خام «أوبك» سينخفض في عام 2015 بواقع 300 ألف برميل يومياً، ليبلغ 28.9 مليون برميل يومياً، مقابل ارتفاع إنتاج النفط من خارج المنظمة بمعدل قياسي يُقدَّر بـ 1.9 مليون برميل يومياً، العام الجاري ونحو 1.3 برميل في عام 2015. وخفّضت الوكالة توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط عام 2015 بواقع 230 ألف برميل يومياً إلى 0.9 مليون برميل يومياً. وإثر هذه التوقعات هبطت أسعار خام برنت بنسبة 9% في نهاية



الأسبوع الماضي، ونحو 45% مقارنة بذروتها في شهر يونيو الماضي، التي تجاوزت 115 دولاراً للبرميل.

### موسكو تشطب ديوناً مستحقة على الخرطوم



توصلت روسيا والسودان إلى اتفاق تقوم موسكو بموجبه بشطب 17 مليون دولار من إجمالي الديون المستحقة لها على الخرطوم.

وتم التوصل إلى الاتفاق على هامش اللقاء الثاني للجنة الحكومية الروسية-السودانية للشؤون التجارية والاقتصادية والعلمية والتعاون التقني، التي عقدت في موسكو في اليوم نفسه برئاسة وزير الموارد الطبيعية والبيئة الروسي سيرغي دونسكوي، ووزير المعادن السوداني أحمد محمد الصادق الكاروري. وعلق وزير المعادن السوداني بهذا الخصوص قائلاً: «لقد عملنا بشكل بنّاء وفعّال مع الجانب الروسي خلال الأيام الماضية، وتمت مناقشة عدد من المواضيع المشتركة بين البلدين، أبرزها التعاون المالي بين بنكيننا المركزيين، وتم التوصل إلى اتفاق بهذا الخصوص، بالإضافة إلى موضوع شطب ديون روسية مستحقة على السودان بقيمة 17 مليون دولار». في السياق ذاته، طلبت وزارة التجارة السودانية من روسيا فتح خط ائتماني تجاري لتمويل واردات مليوني طن من القمح الروسي إلى السودان، وينتج السودان نحو 12% - 17% من الاستهلاك المحلي للقمح، البالغ مليوني طن سنوياً.



## القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



### القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي

تحرير: جرابمي هيرد

تحرير: جرابمي هيرد  
تاريخ النشر: 2013

كانت تعاني مواطن ضعف مؤسسية) يوحي بأن الأمل في نشوء إدارة جماعية على المستوى الدولي، مازال قائماً في تلك الدول التي تمتلك من الثقل والأهمية؛ ما يجعل دورها عاملاً لا يمكن الاستغناء عنه؛ فـ «مجموعة الثماني» (G8)، تمثل من حيث الأساس، تجمعاً أوروبياً - أطلسياً، يضم دولاً ديمقراطية صناعية رئيسية في العالم (برغم تزايد التشكيك في «أوراق اعتماد» روسيا كنظام ديمقراطي يتبنى اقتصاد السوق الحرة)، والتجمع الآخر الأكبر منه، هو ذلك الذي تجسده «مجموعة العشرين» (G20)؛ وهو الذي تتميز تركيبته الجغرافية والسياسية الاقتصادية بطابع عالمي أكبر، مقارنة بـ «مجموعة الثماني»؛ ما يعكس تراجع دور دول تلك المنطقة، أما ثالث هذه التجمعات البارزة، فيضم بلداناً نامية تتميز بسرعة نموها الاقتصادي: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، ويعرف اختصاراً باسم مجموعة «بريك» (BRIC).

لا تبلغ أي دولة منزلة «القوة العظمى» إلا من خلال توافر مزيج من الإيمان بالقدرات الذاتية والإعلان الصريح عنها، كما أن هذه المنزلة يمكن أن تُمنح لهذه الدولة أو تلك عن طريق إقرار قوى عظمى أخرى واعترافها بأن الدولة (أو الدول) التي تبلغ تلك المنزلة، تمتلك من القدرات العسكرية والاقتصادية ما يمكنها من لعب دور رئيسي في الشؤون الدولية، وربما يصل بها إلى حد الوقوف موقف المتحدي لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية بصفقتها «قوة عظمى»، سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط. وتصف وثيقتا استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، الصادرتان في عامي 2002 و2006، «القوى العظمى» -الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين والهند وروسيا - بأنها «مراكز قوة عالمية».

وعلى الرغم من أن كل مركز من هذه «المراكز» يسعى لاستعراض قدرات أكبر مما يعرض الآخر داخل المنظومة الدولية، فإن ثمة فوارق واضحة بين مراكز القوة الخمسة هذه؛ فقد صار مفهوماً في نظر بعض المراقبين أن توصف الصين والهند وروسيا بالقوى الناشئة، على حين أن قدرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية («الغرب السياسي» القديم) تمر بمرحلة تراجع نسبي.

وضمن هذه القوى الخمس، توجد ثلاث دول نووية - روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية - ولكل منها مقعد دائم في مجلس الأمن؛ أما الهند فهي قوة نووية ولكنها لا تشغل مقعداً كهذا في المجلس، على حين يضم الاتحاد الأوروبي دولتين نوويتين، كل منهما عضو دائم فيه (فرنسا والمملكة المتحدة). وثلاث من هذه القوى الخمس، تعد من الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد اقتصاد السوق الحرة (الاتحاد الأوروبي، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية)، بينما تتبنى اثنتان منها نظاماً يسمح بحرية السوق، إلا أن الدولة تفرض سيطرتها بقوة عليها (الصين، وروسيا).

ومع أن عبارة «مراكز القوة العالمية» تمثل إحدى طرائق توصيف القوى العظمى، فإن بروز منظومات جديدة (وإن

ضعفت مكانة كل منهما كأمودج ذي صدقية. كما أن النظم الأوتوقراطية الدائنة تنعم اليوم بنفوذ أكبر تفرضه على الديمقراطيات المدينة، بل إنها تحررت من اتكالها عليها، فضلاً عن حصول تراخ واضح في القيود المفروضة على أفعالها وتحركاتها. ولنا في السياسات الحمائية، وسياسة تأمين الموارد والثروات الوطنية، وتواصل عملية «بلقنة» شبكة الإنترنت، وضعف التحالفات الكبرى، خير الأدلة على عودة الدول لتأكيد سيطرتها على اقتصاداتها ومجتمعاتها. وتحمل هذه السياسات في طياتها خطر إيجاد ما يعرف ببيئة «إفقار الجار» التي تتميز بالتفوق والانكفاء إلى الداخل.

وتواجه القوى العالمية سلسلة من التهديدات الاستراتيجية المترابطة فيما بينها، كالهجمات الإرهابية التقليدية ضد البنى التحتية المدنية الحساسة و«إرهاب أسلحة الدمار الشامل» والدول الهشة، التي تشكل 13% من بين جميع دول العالم، ويعيش فيها قرابة سدس إجمالي سكانه، وهي التي تعد مسؤولة عن نصف الحروب الأهلية التي نشبت حتى الآن في هذا العالم، وعن 77% من كل الأزمات الدولية التي اندلعت في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويمكن لمثل هذه الدول أن تكون مُعدية؛ جراء التداخل الواضح فيها بين قضايا الفقر والصراعات والجريمة وهشاشة الدولة.

السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه هو: كيف ستكون طبيعة العلاقات بين القوى العظمى؟ وهل سيمكن وصف النظام العالمي بذلك الذي يضم عالماً واحداً يسوده الاعتماد المتبادل ويمكن التنبؤ بتطوراته وأحداثه، وحيث تسهم التهديدات الاستراتيجية المشتركة في إيجاد حوافز قائمة على المصالح والمنافع المتبادلة ومن شأنها الدفع بعجلة التعاون بين القوى العظمى إلى الأمام؟

إن التعاون العالمي هو السبيل الوحيدة للتحكم في تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة اللاتماتلية. فلن يكون في مقدور أي أمة إدارة هذه المهمات وحدها، مثلما ليس في وسع المجتمع الدولي بأسره، القيام بذلك في غياب دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من غير الدول. ولا بد من العمل معاً؛ للتوصل إلى استجابات أمنية مناسبة للتعامل مع الوقائع والأوضاع التي نشأت في القرن الحادي والعشرين.

والسؤال الذي يطرح هنا هو: هل سيتخذ النظام العالمي، وهو الذي يتوقع بروزه في هذا القرن، شكل نظام العالم الواحد الليبرالي القائم على مبدأ الاعتماد المتبادل، والذي سيتسم بحوافز نفعية تدعو إلى التعاون وبتوافر مكاسب عملية للقوى العظمى جميعاً، بدعم من مشاركات متعددة الأطراف في مؤسسات؛ (كالأمم المتحدة، و«مجموعة العشرين»، وما شابه ذلك من منظمات إقليمية)، وأنظمة، (ومنها - مثلاً - نظام مراقبة الأسلحة، ونظام مواجهة تغيرات المناخ، ونظام تعزيز التجارة)، ومعايير كونية مشتركة، وقانون دولي معزز؟

وكخيار بديل، و عوضاً عن مفهوم جديد لـ «تعددية الأطراف»، وعصر جديد لـ «الشراكات العالمية»، هل تعدد «القوى العظمى» الجديدة إلى تطوير مفهوم عملي صالح للتطبيق لنظام عالمي من شأنه تقوية دورها التنظيمي في المناطق المتاخمة لها، واستعراض قدراتها على المستوى العالمي من خلال مؤسسة تنفيذية يتم تشكيلها من تجمع يتكون من «مجموعة السبع»، بالإضافة إلى دول «بريك» الأربع، مع عدد آخر من الدول؟ وهل سيستند هذا النظام إلى القدرات المادية المصحوبة بتماسك التكتلات الجيوسياسية وتلاحمها، والتي ستتميز بهرمية السلطات الإدارية وتبني مبادئ توازن القوى، أكثر من تميزها بمبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهو الذي يقوم على تقاسم المصالح؟ وهل ستتجه القوى العظمى إلى مأسسة أفضلياتها وأولوياتها، بشكل مؤسسات ومنظمات دولية غير ذات جدوى، وتبني مفهوم «المحصلة الصفرية» فيما يتعلق بإدارة أسباب تزعزع الأمن وانهيائه؟ وهل ستزعم القوى العظمى هذه، إلى لعب دور أوسع ضمن النظام القائم حالياً، أو إلى تغيير النظام نفسه؟

من المؤكد أن الأزمة المالية العالمية قد عززت التحول العالمي الاستراتيجي الجوهري في النظام القائم من النواحي النفسية والسياسية والاقتصادية؛ إذ تسببت الأزمة في «إعادة ترتيب» مناطق نفوذ مختلف البلدان، وكشفت عن تغيير هيكل في بنية الاقتصاد العالمي تميز بتحول مركز القوة بشكل متسارع نحو آسيا، وعن نشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ فدول مجموعة «بريك»، ومن بينها الصين تحديداً، تتمتع حالياً بموقع عالمي أقوى نسبياً مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، اللتين